نضال الشعب

جبهة التحرير الفلسطينية

الاثنين 2025/8/4 | دورية أسبوعية شاملة تصدر عن جبهة النضال الشعبي الفلسطيني | العدد رقم (148)

مؤتمر حلّ الدولتين: انعطافه تاريخية للقضية الفلسطينية

افتتاحية العدد

أنهى مؤتمر حلّ الدولتين أعماله نهاية الشهر الماضي بإصدار «إعلان نيويورك» الذي جسّد حصيلة عام كامل من العمل السياسي والفني واللوجستي، الذي قادته الدبلوماسية السعودية بالشراكة مع فرنسا، لضمان نجاح هذا الاستحقاق وتحقيق أهدافه.

وقد أضفى الحضور السعودي – الفرنسي المشترك للمؤتمر زخماً استثنائياً على مستوى المشاركة الدولية، حيث اجتمعت دول ومنظمات إقليمية ودولية بتمثيل رفيع المستوى، في مشهد عبّر عن إرادة المجتمع الدولي بأغلبيته الساحقة في ضرورة إنهاء الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، على أساس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل، تنفيذاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

المملكة العربية السعودية، بثقلها العربي والإسلامي والإقليمي، نجحت في استقطاب شريك بحجم فرنسا، كإحدى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وصاحبة النفوذ الدولي، لتشكيل مظلة سياسية قوية للمؤتمر، وجاء انعقاده بعد تأجيل في حزيران الماضي بفعل الحرب على إيران، وسط شكوك واسعة بأنّ توقيت ذلك الهجوم كان يستهدف تعطيل المؤتمر وإجهاض فرص نجاحه.

لكنّ الشريكين السعودي والفرنسي رفضا أن يتحوّل المؤتمر إلى مجرّد مهرجان تضامني جديد مع الشعب الفلسطيني، فالعالم شهد آلاف المؤتمرات من هذا النوع، بل أرادا له أن يكون خطوة عملية لإنقاذ حلّ الدولتين، الذي بات مهدداً بالتبديد في ظلّ حرب الإبادة والتجويع الجارية في قطاع غزة، والتدمير الممنهج الذي تتعرض له الضفة الغربية، مقروناً بقرار الكنيست الإسرائيلي الأخير بضمّها، فإنّ ترك الأمور تسير وفق أجندة نتنياهو وحلفائه من المتطرفين والفاشيين الجدد يعني الدفع بالمنطقة إلى صراعات دينية مفتوحة، تتجاوز حدود الصراع القومي وتجرّ الجميع إلى مسار مجهول العواقب.

المؤتمر اختتم أعماله بإعلان تضمن توصيات لجانه الثماني، التي عالجت مختلف أبعاد إطلاق مسار حلّ الدولتين وضمان تنفيذه، ومن المقرر أن تُستكمل هذه الجهود في أيلول، مع انعقاد المؤتمر على مستوى القمّة، ليس فقط لإقرار الإعلان وتحويله إلى برنامج عمل، بل أيضاً للإعلان عن موجة من الاعترافات الدولية بدولة فلسطين، بدأت بعض الدول بالتلميح إليها بالفعل على هامش أعمال المؤتمر في نيويورك.

ومن اللافت أنّ ثلاث دول، بينها دولتان من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إضافة إلى كندا، إلى جانب عددٍ من الدول الأوروبية وغير الأوروبية، أعلنت نيتها الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ما يعدّ مؤشّراً عملياً على نجاح المؤتمر وقدرته على تحويل مخرجاته إلى قوة فعل سياسي حقيقية، وهذه الدينامية تعيد إلى الأذهان تجربة جنوب إفريقيا وسقوط نظام الفصل العنصري، حين وجدت الولايات المتحدة نفسها في عزلة دولية بعد أن كانت آخر من فرض العقوبات على الأبرتهايد.

أما الإدارة الأمريكية، فقد أخفت رفضها للمؤتمر خلف ادعاءات أنّه يقوّض جهودها في المفاوضات وصنع السلام، وهي ذرائع لم تعد تجد من يصدّقها، حتى بين حلفائها التقليديين، وفي المقابل، تواصل حكومة نتنياهو نهجها الأحادي، ماضيةً نحو الهاوية برفضها مسار التاريخ، شأنها شأن النظام العنصري في جنوب إفريقيا الذي انتهى بسقوطه حتمياً، وهنا تبرز مسؤولية المجتمع الدولي ومعسكر السلام داخل إسرائيل، الذي بدأ يتحرك – وإن بخطى بطيئة – للضغط باتجاه التغيير.

ماذا علينا أن نفعل كفلسطينيين؟

إنّ مسؤوليتنا تبدأ أولاً بمواصلة نهج الإصلاح الداخلي كخيار وطني، لا استجابةً لضغوط خارجية، وقد يكون الذهاب إلى انتخابات شاملة للمجلس الوطني الفلسطيني – في الوطن والشتات – خطوة ديمقراطية أساسية لإعادة بناء وتجديد النظام السياسي الفلسطيني، بالتوازي مع توحيد الأراضي والمؤسسات تحت سلطة الحكومة الشرعية، بعد وقف الحرب في غزة وإطلاق خطة الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار.

كما أنّ على قيادة حركة حماس قراءة التحولات الجديدة بوعيٍ ومسؤولية، خصوصاً بعد إعلان نيويورك، والتوجّه نحو إنهاء الانقسام وتسليم السلاح للسلطة الوطنية، إلى جانب مراجعة سياسية شاملة لبرامجها وأدواتها النضالية، فالمستقبل لا يحتمل استمرار مغامرات عسكرية أضاعت على شعبنا إنجازات عقود وأعادتنا إلى مشهد النكبة، ولا افتعال أزمات مع الأشقاء في مصر والأردن، فالعالم اليوم يريد أن يرى حماس قوة سياسية إيجابية وفاعلة في إطار الشرعية الوطنية والديمقراطية، لا عنواناً لمزيدٍ من العزلة والانقسام.

إنّ ما أنتجه مؤتمر حلّ الدولتين من زخمٍ سياسي وفرصةٍ تاريخية يتطلب استثماراً فلسطينياً مسؤولاً، يضع مصلحة شعبنا وقضيته فوق كل اعتبار، ويعيد بناء البيت الداخلي على أسس ديمقراطية صلبة، استعداداً لمرحلة جديدة من النضال على أرضية دعمٍ دولي واسع قد لا يتكرر.

الهجمة الاخوانية على العرب...هروب إلى الأمام

بقلم: د. فريد إسماعيل

بعد ثلاثة وعشرين شهرا من تصاعد الحروب الإسرائيلية الأمريكية على شعبنا الفلسطيني في قطاع غزة والضفة والقدس، تستجمع القوى الاخوانية ادواتها الميدانية والاعلامية المدعمة بجيوش الذباب الإلكتروني لشن هجمة منظمة على دول عربية مستهدفين بشكل خاص جمهورية مصر العربية والمملكة الاردنية الهاشمية، محملين هذه الدول مسؤولية حروب الإبادة والتجويع والتطهير والتهجير، في تغاض عن المتسببين بهذه الحروب وهم دولة الاحتلال وحكومتها الصهيونية الدينية اليمينية المتطرفة وشركاؤهم، وتجاهل لمن وفر الذريعة المناسبة للعدو الصهيوني للمباشرة بتنفيذ مخططاته الاستراتيجية الجاهزة منذ عقود بانتظار الفرصة والذريعة.

الملفت في توقيت هذه الهجمة هو تزامنها مع انعقاد المؤتمر الدولي بقيادة سعودية فرنسية لتجسيد قيام الدولة الفلسطينية، والذي لم يتأتى عن طريق الصدفة. فهذا التزامن يعكس حقيقة المأزق الذي تعيشه هذه القوى لإدراكها أن نجاح هذا المؤتمر يهدد وبشكل جدي موقعها في القطاع وفي الساحة الفلسطينية بشكل عام، ويعطي دفعا لاعترافات عالمية واسعة بدولة فلسطين تعزز دور السلطة الوطنية الفلسطينية وتكرس شرعيتها وحقها بإدارة كل أراضي دولة فلسطين ضمن معادلة: دولة واحدة، شرعية واحدة، سلاح واحد، وقانون واحد. ولذلك لم تسعفها عبقريتها لاقتناص اللحظة والانفتاح على خيارات إنهاء هذه الحروب وانقاذ أبناء شعبنا من الإبادة والتجويع والتهجير، واستغلال الزخم العالمي لتجسيد قيام الدولة الفلسطينية، واتخاذ القرار الشجاع بالذهاب العاجل لتسليم ملف المفاوضات والمشهد برمته للشرعية الفلسطينية القادرة وحدها على ربطه بالملف الوطني بتفويض الكل الفلسطيني، وبتسونامي دعم عربي ودولي. وإنما على العكس من ذلك، توجهت وبالتكافل مع بقايا الحركة الاخوانية في دول عدة لفتح جبهات الصدام مع مصر والأردن واتهامهما بالشراكة مع دولة الاحتلال في تجويع أبناء شعبنا ومحاصرتهم في محاولة يائسة للهروب إلى الأمام. ففي الوقت الذي تحاول فيه دولة الاحتلال هندسة الفوضى في القطاع وافشال أي عملية حقيقية لإدخال المساعدات، تعمل الحركة مع أجهزة الاخوان في الإقليم والجوار على محاولة سلخ فلسطين عن عمقها وامتدادها العربي من خلال حملات التضليل الشرسة على الجوار العربي. فالإعلام التابع لهم يسلط الضوء دائما على معاناة أهلنا عند معبر رفح لتحميل مصر المسؤولية الإنسانية والاخلاقية، متجاهلين عن قصد حقيقة أن جيش الاحتلال هو من يسيطر على المعبر من الجانب الفلسطيني للحدود، وهو الجهة الوحيدة التي تعطل دخول المساعدات وتمنع وصول الإغاثة لأبناء شعبنا الفلسطيني، ما يجعل دولة الاحتلال الجهة المسؤولة قانونا عن الجريمة سواء أمام محكمة العدل الدولية أو بموجب اتفاقيات جنيف والأعراف الدولية. كما أن إعلام الاخوان الذي يبث من الخارج يتقاطع مع خطاب الحركة الاعلامي لتعزيز حدة الهجمة على القاهرة، والهدف خلق نوع من «البيئة السياسية » التي تحمل مصر مسؤولية الحصار وليس إسرائيل ومن معها من حلفاء وشركاء.

نستعرض هذه الوقائع ليس من باب الدفاع عن هذه الدولة أو تلك مهما كانت قريبة أو بعيدة، عربية ام اجنبية، فالجميع بشكل أو بآخر مقصرون، دولا وشعوبا. فأمام هول جرائم الاحتلال ووحشيته، ورغم كل ما شاهدناه من تعاطف وتظاهرات واعتصامات في كل أرجاء المعمورة، فقد كان حريا بشعوب العالم لا سيما الحر منذ البدايات أن تترجم تعاطفها بممارسة أقصى وسائل الضغط على حكوماتها لعزل هذا الكيان عالميا واجباره على وقف العدوان. لكن هذه الهجمة المنظمة للجماعات الاخوانية وبالتحديد على مصر، والتي انطلقت بتوقيت موحد في دول وعواصم عديدة، تحمل في طياتها اهدافا لا علاقة لها بالتجويع والابادة، وإلا كيف يمكن أن نفهم تلك المظاهرات المنظمة من قبل الحركة الاسلامية واخواتها في دولة الاحتلال والتي يقودها رائد صلاح وكمال الخطيب. هذه الحركة التي كانت ومنذ بدء حرب الإبادة غارقة في موت سريري رغم كل مجازر الاحتلال. وهنا يبرز السؤال حول وظيفة الاحتجاجات واهدافها. فهؤلاء النشطاء في الحركة لم يتظاهروا ضد من يقتل ذويهم في غزة، بل اختاروا توجيه الغضب نحو السفارة المصرية، مما يدل على استراتيجية سياسية يمكن أن تفسر كجزء من مخطط لتحويل الانتباه عن الاحتلال الاسرائيلي، وكذلك تمثل انعكاسا للعوامل المعقدة التي تحكم النظرة الاخوانية للنظام في جمهورية مصر العربية بعد ازاحتهم من الحكم وعرقلة مشروعهم على صعيد الإقليم. وبذلك فإن تلك المظاهرات في تل أبيب من قبل هذه الجماعة تقدم خدمة مجانية للاحتلال لتبرئة نفسه من حرب التجويع. فالاحتلال لا يريد فتح معبر رفح إلا للتهجير. كما أن منح سلطات الاحتلال تصريحا لتنظيم هذه المظاهرات يكشف تطابق الأهداف بين هذه الجهات، وذلك لتهميش الثقل العربي في دعم القضية الفلسطينية. هذا الثقل الذي وجد ترجمته في مخرجات المؤتمر الدولي لتجسيد حل الدولتين وقيام الدولة الفلسطينية، كما في تسونامي الاعترافات العالمية القادمة والعازلة لإسرائيل ولهذه القوى على حد سواء. فهل تراهن حماس، وبعقلها الاخواني، على إمكانية سماح إسرائيل لها بإبقاء سيطرتها على القطاع لتأمين استمرار الانقسام واجهاض قيام الدولة الفلسطينية ولو على حساب حياة من تبقى من اهلنا في القطاع!!!

مجدلاني: إعلان نيويورك منعطف جديد بتاريخ القضية الفلسطينية اعادها على جدول الأعمال الدولي

ساسة: الاعتراف بدولة فلسطين أمر حاسم وخطوة ضرورية لتصحيح الظلم التاريخي وتحقيق السلام ومؤتمر «حل الدولتين» يضع خريطة تجسيدها

تقرير: نائل موسى

شهد الأسبوع الأخير تطورا لافتا وقفزة كبيره، على صعيد الاعتراف الدولي بدولة فلسطين، حيث أعلنت 17 دولة وزانة في السياسية العالمية فرادى ومجتمعة، رسميا، عزمها الاعتراف بفلسطين دولة سيدة مستقلة، لتنضم الى 147 من أصل 193 دولة عضو في الأمم المتحدة كانت سبقتها في ذلك حتى اذار/ مارس الماضي.

وتكتسي الإعلانات الجديدة أهمية مضاعفة كونها صدرت واضحة بعيدا التصريحات السابقة الغامضة، وقاطعة اذ اقترنت بموعد زمني تحدد في أيلول/ سبتمبر المقبل، علاوة على ان تردد اغلب الدول القليلة المتبقية لا يعني أنها لا تعتبر فلسطين دولة ولا تنكر على الشعب الفلسطيني حقه، في هزيمة للاحتلال ومخططاته التصفوية وانتصار جديد وكبير للدبلوماسية الفلسطينية التي ثمنت الخطوة واعتبرتها انحياز اخلاقي للعدالة التاريخية والشرعة الدولية.

كما يتعاظم أهمية التحرك الدولي كونه يأتي في وقت تشن فيه حكومة الاحتلال الإسرائيلي الأكثر يمنية وفاشية وتطرفا، عدوانا غاشما وحرب إبادة جماعية بدعم من إدارة ترامب خصوصا لمنع اية إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية على التراب الوطني واجهاض حل الدولتين المنادى به عالميا، وحسم الصراع عبر تصفية القضية الفلسطينية بالإبادة والضم والتهجير. من جانب وتزامنا مع انعقاد المؤتمر الدوليّ رفيع المستوى لتسوية القضية الفلسطينية بالحلول السلمية وتنفيذ حلّ الدولتين، في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، برئاسة المملكة العربية السعودية وفرنسا.

ويرى خبراء ان هذا التحرك الدولي يأتي في لحظات حرجة بدا فيها حل الدولتين مهدداً أكثر من أي وقت مضى فيما حرب الإبادة والتدمير الشامل والتجويع تستفحل في القطاع مترافقة مع أطماع في الضفة حيت تتسارع وتيرة الاستيطان وعنف المستوطنين، وتزايد عدد الداعين إلى عدم الاعتراف بحل الدولتين داخل الائتلاف الحاكم في إسرائيل، وإلى ضم الضفة الغربية في خطوة أقرها الكنيست قبل أيام.

وتتمتع فلسطين، بوضع اعلى من دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ نوفمبر 2012، عبر امتيازات أخرى حققتها وترفع من شأنها ووضعها داخل المنظمة الأممية في ظل إصرار الولايات المتحدة العضو الدائم في مجلس الأمن الدولي على استخدام حق النقض (الفيتو) باستمرار أو التلويح به لمنع العضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة دعما للاحتلال الإسرائيلي ومخططاته.

واستمد زخم التحرك العالمي نحو الاعتراف الرسمي بدولة فلسطين دفعا جديدا مع تأكيد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون، أن فرنسا ستعترف اعترافاً كاملاً بدولة فلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر المقبل".

كما عبر عن استنفار بلاده طاقتها لتنفيذ حل الدولتين، باعتباره السبيل الوحيد الذي يسمح بتلبية التطلعات المشروعة للإسرائيليين والفلسطينيين بأسرع وقت ممكن".

واكد أنه سيولي اهتمامًا خاصًا لتنفيذ وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وتمتين السلطة الوطنية الفلسطينية في جميع الأراضي الفلسطينية.ولتجسيد الحل الوحيد القابل للحياة بغية تلبية التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني وإنهاء العنف بكافة أشكاله وإتاحة الفرصة لإسرائيل ولبلدان المنطقة للعيش بسلام وأمان.

وفيما كانت إدارة ترامب وحكومة نتنياهو تبذلان جهودا محمومة لوقف المد العالمي عبر سياسة العصا والجزرة ، فاجئهما رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، بإعلان مماثل اكد فيه أن المملكة المتحدة ستعترف بدولة فلسطين في شهر أيلول المقبل، قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما لم تتخذ إسرائيل خطوات جوهرية لإنهاء الوضع المروع في غزة، وتلتزم بسلام مستدام طويل الأمد، بما في ذلك السماح للأمم المتحدة باستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى المواطنين في قطاع غزة دون تأخير لإنهاء المجاعة، والموافقة على وقف إطلاق النار، والتأكيد على عدم القيام بعمليات ضم في الضفة الغربية.

وأكد ستارمر، أن بريطانيا ستواصل العمل من أجل وضع خطة مع حلفاءها الرئيسيين لمفاوضات سياسية وتنفيذ حل الدولتين، اتبعها بتوجيه دعوة رسمية للرئيس محمود عباس لزيارة بريطانيا لاستكمال المباحثات. وقال: "لقد كنّا منذ وقت طويل ملتزمين بالاعتراف بدولة فلسطين. وكما جاء في برنامجنا الانتخابي، فإن إقامة الدولة الفلسطينية حقٌّ ثابت للشعب الفلسطيني، ليس بيد أي جار، وهو أيضاً ضروري لأمن إسرائيل على المدى الطويل. ونحن ملتزمون بالاعتراف بدولة فلسطين كخطوة تُسهم في إطلاق عملية سلام جديدة تؤدي إلى حل الدولتين، حيث تعيش إسرائيل آمنة ومحمية إلى جانب دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة".

وأضاف: "نحن مصممون على حماية إمكانية تحقيق حل الدولتين، لذلك سنعترف بدولة فلسطين قبل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة، ما لم تتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات جوهرية لإنهاء الوضع المروّع في غزة، وتلتزم بسلامٍ مستدامٍ طويل الأمد، بما في ذلك السماح للأمم المتحدة باستئناف إيصال المساعدات الإنسانية إلى سكان غزة دون تأخير لإنهاء المجاعة، والموافقة على وقف إطلاق النار، والتأكيد على عدم القيام بعمليات ضم في الضفة الغربية".

وأشار إلى أن "الاعتراف وحده لن يغيّر الوضع على الأرض"، ولذلك فإننا نتخذ خطوات فورية إضافية لتخفيف الوضع الإنساني، بما في ذلك عمليات الإسقاط الجوي للمساعدات الإنسانية بالتعاون مع الأردن، ونقل الأطفال الجرحى من غزة إلى المستشفيات البريطانية، إلى جانب الضغط القوي لاستئناف إيصال المساعدات الإنسانية عبر الأمم المتحدة". جاء ذلك فيما وجهت فرنسا و14 دولة، نداء جماعيا للاعتراف بدولة فلسطين ودعت مزيدا من الدول للانضمام اليها في هذه الخطوة.

ومن بين الدول التي أعلنت عزمها الاعتراف بفلسطين 10 دول للمرة الأولى وهي: فرنسا وأستراليا وكندا وفنلندا ونيوزيلندا والبرتغال وأندورا ومالطا وسان مارينو ولوكسمبورغ، فيما جددت دول أخرى سبق لها الاعتراف بفلسطين دعمها للنداء، مثل آيسلندا وإيرلندا وإسبانيا وسلوفينيا والنرويج. التي طالبت بـ"وقف فوري لإطلاق النار في غزة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق".

ويرى ساسة ان الاعتراف بدولة فلسطين خطوة ضرورية للتوصل الى حل عادل ودائم وسلمي، وتطبيق حل الدولتين باعتباره السبيل تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط، واستقرار السلم الدولي.

كما انه يعبر عن دعم الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، التزاما القانون الدولي والعدالة وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي.

وعزز هذا التوجه اليوم، توافق الدول المشاركة في المؤتمر الدولي الرفيع الذي استضافته الأمم المتحدة حول «التسوية السلمية لمسألة فلسطين وتنفيذ حل الدولتين» على «خريطة طريق» هدفها زيادة الاعترافات بالدولة الفلسطينية، وبذل مزيد من الجهود الدبلوماسية لوقف الحرب والكارثة الإنسانية في غزة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

حيث تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر، «خريطة طريق» للعمل نحو تحقيق «السلام العادل والدائم والشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين». وأكدت «المسؤولية المتواصلة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية»، وضرورة إنهاء احتلال إسرائيل للأراضي التي سيطرت عليها عام 1967، كما شددت على «احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وذلك الخاص بحقوق الإنسان»، ودعا إلى «تدابير لحماية المدنيين الفلسطينيين».

ودعت الوثيقة إلى «الوقف الفوري للنشاطات الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وتدمير البيوت، وكل أعمال العنف والاستفزاز». ولانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة، وإعطاء الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير وفي قيام دولتهم، ودعت إلى «حل عادل» لقضية اللاجئين.

وصيغت الوثيقة بحيث تشمل 4 موضوعات رئيسية، هي الاعتراف بفلسطين، والتكامل الإقليمي «بطريقة متصلة بالتقدم الصادق في عملية إنشاء الدولة، وإصلاحات الحوكمة الفلسطينية، والاستجابة الإنسانية».

والوثيقة الختامية التي وصفت بأنها اعلان «بالغ الأهمية، وغير مسبوق». معتمدة من فرنسا والسعودية، والرؤساء المشاركين الـ 27 لمجموعات العمل في المؤتمر، وبينهم بعض الشركاء الغربيين والعرب الرئيسيين».

وسيتم اقتراح هذه الوثيقة على أي دولة عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة للمصادقة عليها».

وزير الخارجية السعودي الامير فيصل بن فرحان، قال إن "مخرجات المؤتمر تعكس مقترحات شاملة عبر المحاور السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والقانونية، وسردية إستراتيجية لتشكل إطارا متكاملا قابلا للتنفيذ من أجل تطبيق حل الدولتين وتحقيق السلم والأمن للجميع"، وتعكس مقترحات شاملة عبر المحاور السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية والقانونية.

وأكد أن المخرجات تعكس أيضا سردية استراتيجية لتشكل إطارا متكاملا قابلا للتنفيذ من أجل تطبيق حل الدولتين وتحقيق السلم والأمن للجميع.

ويُعدّ الفلسطينيون الاعتراف بدولتهم أمرًا حاسمًا وخطوة ضرورية مرحبا بها نحو الأمام، ويرون أنه يُمثل بداية صحيحة توجب تقديم كل الدعم العملي لتنفيذ حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران من عام 1967 لنقل الاعتراف من إجراء رمزي الى خطوة ملموسة نحو تحقيق سلام عادل ودائم»، تحقيقا لروح الاعتراف. تاريخيا سعت فلسطين منذ أكثر من عقود لحصد اعتراف العالم بها دولة مستقلة، واحراز عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة.

وضمن مسيرة طويلة من العمل السياسي والدبلوماسي اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 14 أكتوبر 1974، بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد الشعب الفلسطيني ومنحت الحق في المشاركة في مداولات الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين في الجلسات العامة، قبل ان تمنح بعد أيام مركز المراقب، مما أتاح للمنظمة المشاركة في جميع دورات الجمعية، وفي منابر الأمم المتحدة الأخرى.

غير ان التطور المفصلي، أعقب اعلان المجلس الوطني في نوفمبر 1988 من الجزائر وفي دورة استثنائية «إعلان الاستقلال الفلسطيني» حيث سارعت عشرات الدول والمنظمات الإقليمية الى الاعتراف بدولة فلسطين فيما أقر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان الاستقلال الفلسطيني 1988 واستبدال «منظمة التحرير» باسم «فلسطين» في منظومة الأمم المتحدة.

وفي يونيو 1989م، قدَّمت منظمة التحرير خطابات انضمام إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949م إلى حكومة سويسرا. وفي نوفمبر 1989م، اقترحت جامعة الدول العربية قرارًا من الجمعية العامة بالاعتراف رسميًا بمنظمة التحرير كحكومة لدولة فلسطينية مستقلة. غير أن المشروع تُخلي عنه عندما هددت الولايات المتحدة بوقف تمويلها للأمم المتحدة في حالة إجراء التصويت وفي عام 2009 كانت حملة «فلسطين 194» قد حظيت بدعم رسمي من الجامعة العربية، وأكدتها منظمة التحرير رسميًا في 26 يونيو.

في 23 سبتمبر 2011، قدم الرئيس محمود عباس باسم منظمة التحرير طلبًا لعضوية فلسطين في الأمم المتحدة. في 29 نوفمبر 2012، منحت الجمعية العامة فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة مراقب كما أقرّت الجمعية العامة في اقتراحًا يغير وضع «كيان» فلسطين إلى «دولة مراقبة غير عضو» بتصويت 138 واعتراض 9، وقرر رئيس بروتوكول الأمم المتحدة أن تستخدم الأمانة اسم دولة فلسطين في جميع وثائق الأمم المتحدة الرسمية.

وأقرّت الجمعية العامة في 10 مايو 2024 انضمام فلسطين بصفتها دولة في الأمم المتحدة. وفي المقابل، اعترفت 147 دولة بفلسطين دولةً ذات عضوية كاملة في الأمم المتحدة، اعتبارًا من يونيو 2025م.

وتحقق هذا الإنجاز رغم جهود حكومة الاحتلال الإسرائيلي وحليفاتها الولايات المتحدة على الضغط على القيادة الفلسطينية للتخلي عن خططها والعودة إلى المفاوضات. حيث أقر الكونغرس مشروع قانون يندد بالمبادرة ودعا إلى استخدام حق النقض ضد أي قرار يعترف بدولة فلسطينية معلنة خارج اتفاق يتفاوض بشأنه الطرفان. وصدر مشروع قانون مماثل في مجلس الشيوخ، هدد بسحب المعونة، وقُدم مشروع قانون آخر للكونغرس يقترح وقف تمويل الولايات المتحدة لأي من كيانات الأمم المتحدة التي تدعم منح فلسطين وضعاً عالياً. ووجّه العديد من كبار المسؤولين في الولايات المتحدة تهديداتٍ، فيما احتجزت إسرائيل اموال السلطة الوطنية.

سياسيا، أعرب رئيس دولة فلسطين محمود عباس، عن تقديره العالي وترحيبه بما جاء في نداء نيويورك وما سبقه من اعلان فرنسا وبريطانيا وعدة دول أخرى الاعتراف بدولة فلسطين، ودعوة الدول التي لم تعترف للقيام بذلك.

وثمن المواقف الشجاعة لهذه الدول الصديقة التي أكدت التزامها برؤية حل الدولتين، وبالسلام القائم على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مجدداً التزامه بما تعهد به من اجل تنفيذ ذلك.

واعتبر الرئيس عباس، اعتراف هذه الدول بدولة فلسطين، أو اعلانها استعدادها للاعتراف بها، خطوة تاريخية نحو تحقيق السلام العادل والشامل، ويعزز الجهود الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. داعيا الدول الأخرى إلى الانضمام لهذا النداء، والإسهام في دفع العملية السياسية على أساس حل الدولتين، بما يضمن الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة.

ورحبت وزارة الخارجية والمغتربين، بالتحركات المتسارعة للاعتراف بدولة فلسطين في أيلول المقبل، ووصفته بعمل شجاع يمهد لوقوف هذه الدول في الجانب الصحيح من التاريخ. مجددة مطالبتها للدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين، المبادرة لهذا الاعتراف، حماية لحل الدولتين وكإجراء مهم في مواجهة جرائم الإبادة والتهجير والضم.

عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاني، رحب بإعلان نيويورك الصادر عن المؤتمر الدولي لحل الدولتين بمشاركة أكثر ١٢٣ دولة، والذي دعا إلى إنهاء العدوان الاحتلال الإسرائيلي على غزة وتطبيق حل الدولتين وفق المرجعيات الدولية. معتبرا ان الاعلان يمثل منعطفا جديدا بتاريخ القضية الفلسطينية ويعيدها على الأجندة الدولية. وأعاد انقاذ حل الدولتين من التدمير الممنهج من قبل حكومة نتنياهو.

ورأى ان اعلان نيويورك يفتح الطريق من الان ولغاية المؤتمر الدولي بسبتمبر القادم من اجل حصد اعترافات بالدولة الفلسطينية لتعزيز وتقوية السلطة كأساس للدولة الفلسطينية.

وقال مجدلاني أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعيد القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العالمي وهو حق فلسطيني وتنفيذا لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.

وتابع: انها خطوة بالاتجاه الصحيح وشجاعة في هذا التوقيت.

واعتبر مجدلاني توالي الاعترافات صفعة للاحتلال، آملا ان تقود لمسار سياسي لإنهاء حرب الإبادة الجماعية والتجويع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس.

وتابع انها شجاعة كبيرة وتأكيدا على ان حل الدولتين والالتزام بقرارات الشرعية الدولية هو أساس الحل وضمان أمن واستقرار المنطقة، في وقت نحن احوج ما يكون للأصوات الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

مظاهرة «تل ابيب» تفقد «الاخوان» ورقة التوت

بقلم: حسني شيلو

في مسرحية هزلية من تأليف وإخراج جماعة الإخوان المسلمين وبما يدعو للسخرية السياسية، قامت ثلة لم تسمع صوتها طيلة أيام العدوان المتواصلة على الشعب الفلسطيني ضد الإبادة الجماعية والتجويع والتدمير في قطاع غزة ،والعدوان الغاشم والضم والترحيل بالضفة، بتنظيم مظاهرة أمام سفارة جمهورية مصر العربية في» تل ابيب»، احتجاجا على الدور المزعوم في حصار الاهل في القطاع في مشهد يدعو للغثيان يؤديه حريصون على الجنسية الإسرائيلية بتصريح من ما تسمى وزارة الأمن الداخلي ، متناسين بسوء نية مبيته من يفرض الحصار والتجويع وينفذ الابادة الجماعية ويمنع التظاهر والاحتجاج على الجماهير الفلسطينية في الداخل ضد جرائمه.

إنها عادة تنظيم الاخوان المسلمين وديدنه يعيد اجترارها مرة أخرى، لفتح معارك جانبية مضرة وترك ساحة المعركة الحقيقة، وكأنهم يبرؤون ساحة حكومة الاحتلال الفاشية بزعامة نتنياهو الملاحق بقضايا جرائم حرب ضد الشعب الفلسطيني، أو أنه عمى الألوان الذي يصيب بعض ما زال يستخدم « الشحذة السياسية » للتكسب وجمع الأموال باسم الشعب المذبوح في غزة، لتدخل حسابات الحركة الإسلامية وقادة جناحها المعروفة ولاءاته واولوياته. لم تدخر مصر رئيسا وحكومة وشعبها الشقيق أي جهد من أجل فلسطين، وكانت دوما خير السند والداعم وبالدم تدفع فاتورة موقفها الثابت إزاء القضية العربية المركزية، بل كانت أول من حزم الأمر ومثل القلعة في وجه مخطط التهجير، اليوم يحاول البعض بأمر من عاصمة الكيان وأطراف إقليمية اخرى أن يدفع مصر ثمن موقفها الشجاع.

مصر ظلت على مدى ثمانية عقود من الصراع حصنا منيعا للقضية الفلسطينية، فيما أكثر من ١٢٠ ألف فلسطيني يعيشون بين إخوانهم في ارض العروبة دون تمييز، واغلب الاسرى المحررين، والالاف من الجرحى في مشافي مصر، يجب توضيح الحقيقة ليس دفاعا عن مصر فلديها جنود مجنده من الصحفيين والكتاب ولكن لتوضيح الحقيقة لمن يركض وراء سراب الاخوان المسلمين وهدفهم تدمير مصر. فتحت مصر ذراعها واحتضنت الفلسطينيين، بينما اغلقت الحدود من العديدين ممن يتاجرون بالورقة الفلسطينية.

الجماعة المحظورة في مصر تحاول الآن أن تدعم فرعها الفلسطيني والانتقام من الدولة المصرية، وكل حركاتها لا تنبع من تعاطف حقيقي مع القضية الفلسطينية، بل تمثل استمراراً لنهج الجماعة في استخدام القضايا الكبرى كأدوات صراع سياسي ضد الدولة المصرية. ان فقدان البوصلة لجماعة الاخوان المسلمين وحركة حماس، والهجوم على مصر ينبع من استراتيجيتهم الهادفة لتقويض دور مصر.

والادهى وليكتمل المخطط تشن الان هذه الحملة الشعواء على مصر بالتوازي مع حملة أشرس واشد قذارة ضد منظمة التحرير والسلطة الوطنية والقيادة الفلسطينية ، بتخوينها وتكفيرها هدفها التشكيك بالمنظمة باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في إطار مخططات البحث عن بديل يلامس هواها من جانب، والإبقاء على الانقسام وتحويله إلى انفصال دائم تام، معه يصبح قطاع غزة امارتهم الإسلامية وتبقى حماس رأس حربه لهذا التنظيم. ستبقى مصر عصية على الانكسار ويبقى شعبها الابي طليعة النضال العروبي، ولن تكون الورقة الفلسطينية للمساومة أو لتحقيق مكاسب خاصة على حساب العلاقات الفلسطينية العربية وشلال الدم والمعاناة في ارض فلسطين.

مؤتمر حل الدولتين «تسونامي» يرعب إسرائيل

بقلم: عائدة عم علي

في لحظات حرجة غير مسبوقة تعيشها القضية والشعب الفلسطينية حيث تتفاقم ظروف مأساوية بالغة الدقة والحساسية. وفي ظل حرب ابادة جماعية يقترفها الاحتلال الاسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني في غزة والضفة الغربية ذهب ضحيتها مئات الآلاف من المدنيين بين شهيد ومصاب ومفقود وتشريد مئات الالاف منهم ، ترافق ذلك مع حملة ممنهجة تهدف الى طرد وتهجير ابناء غزة من ارضهم وديارهم مع سعي لضم غزة والضفة الغربية ، جاء مؤتمر حل الدولتين الذي استضافته الأمم المتحدة في نيويورك ولمدة يومين متتاليين وبدعوة من المملكة العربية السعودية وفرنسا وبمشاركة واسعة من دول كبرى من كل قارات العالم ليمثل من الناحية العملية ارادة دولية واسعة الطيف، ويعكس مواقف تعبر من حيث المحتوى عن ارادة دولية تؤكد حق الشعب العربي الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة على ارضه التاريخية فلسطين وعاصمتها القدس.

أن اعادة طرح تسوية القضية الفلسطينية وبحث سبل تنفيذ حل الدولتين لإنهاء الصراع في المنطقة واحلال السلام العادل والدائم مسألة لها جذور عميقة ضمن السعي لتنفيذ القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني لعام 1947 والذي يحمل الرقم 181 والذي نص على تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ولم تلتزم إسرائيل به، بل تنكرت لكل متطلباته هو والقرار 194 القاضي بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم أو التعويض لهم عن ممتلكاتهم والذي جاء بالتزامن على قبول اسرائيل عضوا في الامم المتحدة شريطة تنفيذها للقرارين المذكورين وإلا ستفقد عضويتها في المنظمة الدولية ما يعيد الى طاولة البحث والنقاش امكانية طرح بقاء عضويتها في الامم المتحدة الى جدول اعمال الجمعية العامة وهذه المسالة تقع على عاتق المجموعة العربية أو اي دولة عضو في الأمم المتحدة.

انعقاد هذا المؤتمر وما خلص اليه من نتائج أمر على درجة عالية من الأهمية لما يحظى به من متابعة خلاصاته ونتائجه وتشكيل تيار دولي واسع لطرحه على جدول اعمال الجمعية العامة سيما وان اكثر من 127 دولة شاركت فيه اضافة الى ان أكثر من 147دولة تعترف بدولة فلسطين , وما زاد من زخم الاعتراف بإعلان الرئيس الفرنسي ماكرون منذ عدة ايام نية فرنسا بالاعتراف بدولة فلسطين في ايلول القادم والذي وصفه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون انه «ضرورة أخلاقية وسياسية» , وكذلك حديث رئيس وزراء بريطانيا عن ذلك ,وهو أمر على درجة عالية من الاهمية لجهة موقع الدولتين في المشهد الدولي وانهما عضوين دائمين في مجلس الأمن , اضافة الى ان بريطانيا كانت الحامل التاريخي لفكرة قيام «إسرائيل» من وعد بلفور عام 1917 وهي التي انتدبت الى فلسطين وتحملت تاريخيا مسؤولية ذلك , ما يجعلها معنية سياسيا وقانونيا واخلاقيا بقضية احقاق حق الشعب الفلسطيني في دولته المستقلة, وهذا له دلالاته الواسعة وتأثيره في الدفع باتجاه انجاز حل الدولتين .

وما من شك أن تتصدر المملكة العربية السعودية وفرنسا لحمل لواء ذلك المشروع ما يعطيه زخما» قويا» لجهة ما تمثله السعودية من ثقل عربي ودولي وعلاقات واسعة وفاعلة في المشهد الدولي وقدرة على التأثير في الموقف الأمريكي الذي يعتبر الحامل والحامي والداعم لإسرائيل, والقادر الوحيد على التأثير في مواقفها السياسية في ظل مشهد دولي غير متوازن وموازين قوى متأرجحة يبدو فيها الأميركي سيد الموقف, الا أن ردود الفعل الاسرائيلية كانت غاضبة ومستنكرة لانعقاد المؤتمر الذي وصفته ب» تسونامي» ضدها وباتت تتهم الدول الاوربية بمعادة السامية وهي التهمة الجاهزة للصقها بأية دولة تقف في مواجهة ذلك الكيان وسياساته العدوانية وجرائمه بحق الشعب الفلسطيني الأعزل ومحاولات اسرائيل طمس حقوقه التاريخية عبر اتباع سياسة التهويد والضم والطرد ولاسيما ما اقدم عليه الكنيست الاسرائيلي قبل عدة ايام من اتخاذه لقرار بضم الضفة الغربية المحتلة والحديث عن ضم اجزاء من غزة لجهة ابتلاع كل ارض فلسطين في تحد للإرادة الدولية المعبر عنها بجملة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي عن تفعيل ذلك المؤتمر وزيادة وتيرة زخمه.

بالتوازي مع استمرار نضال الشعب الفلسطيني ومقاومته البطولية في غزة والضفة الغربية مع انكشاف صورة العدو امام الراي العام العالمي بإجرامه وارتكابه جرائم ضد الانسانية واحالة قادته امام محكمة الجنايات الدولية بوصفهم مجرمي حرب اضافة لاتساع دائرة التأييد الدولي لحق الشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس ماهي الا مؤشرات حقيقية على ان نضال الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه هو حق مشروع على إنهاء الاحتلال وتجسيد قيام دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة وطريقا أفضل يؤدي الى سلام وأمن وازدهار مشترك .

يبقى الأهم دعم مقاومته تلك من قبل الدول العربية ودول العالم الحر والتوافق على «خريطة طريق» هدفها زيادة الاعترافات بالدولة الفلسطينية، وبذل مزيد من الجهود الدبلوماسية لوقف الحرب والكارثة الإنسانية في غزة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية. ما يجعل الامل بتحقيق الحلم الفلسطيني في الحياة والكرامة أقرب للتحقق أكثر من اي وقت مضى، ويعزز الأمل بان التضحيات التي قدمها ابناء فلسطين لم تذهب هباء منثورا.

رواية مفقودة: المخيم الفلسطيني بين الواقع والتغطية

بقلم: عصام الحلبي

لا يظهر المخيم الفلسطيني في الإعلام اللبناني إلا حين يشتعل، لا تراه العدسات إلا من بوابة الرصاص والدخان، أما حين يهدأ ويعيش، حين يزرع أهله الأمل وسط ضيق المكان، تختفي الكاميرا، وتصمت الشاشة، وتُطوى القصص.

ما زالت المخيمات تُختزل إعلاميًا في صورتها الأمنية، وكأنها لا تنتج سوى التوتر، في التغطيات المتكررة، يتكرر السؤال ذاته، من أطلق النار؟ من يُسيطر؟ ما مستقبل السلاح؟ في المقابل، لا أحد يسأل عن الطالب الذي تفوّق، ولا عن الكاتبة التي نشرت كتابها الأول، ولا عن الفريق الرياضي الذي ينافس بلا ملاعب، ولا عن المعلّمة التي تُدرّس جيلًا كاملًا دون راتب مستقر.

بعض وسائل الإعلام اللبنانية خصّصت ساعات مطوّلة لمواكبة الاشتباك الأخير في مخيم عين الحلوة، بنقل مباشر وتفاصيل متلاحقة. لكن ما إن خفتت أصوات الرصاص، حتى خفتت معها كل التغطيات. لم يُرسل مراسل واحد ليسأل عن المبادرات الشعبية لترميم ما تضرر من المساكن، أو عن الأطفال الذين عادوا إلى مدارسهم وقد حملوا في عيونهم أكثر مما يحتمله عمرهم.

الإعلام، في كثير من تعاطيه مع المخيم، لا يروي ما يحدث بل يُكرّس ما يُتوقّع منه أن يحدث. يُعيد إنتاج النظرة المتوجّسة، النظرة التي ترى في المخيم تهديدًا كامناً، لا مجتمعًا قائمًا. يغفل تمامًا أن في المخيم شبابًا متعلّمين، وخريجين بلا عمل، ومثقفين بلا منبر، ومبدعين بلا منصة.

كما يتغافل عن أن المخيم ليس فقط مساحة جغرافية مهمّشة، بل عنوان وطني وسياسي، وهو قبل كل شيء عنوان دائم لحق العودة. لم يكن المخيم يومًا خارج فلسطين، بل كانت فلسطين فيه، حيّة في وجدان أبنائه، في أغانيهم وذاكرتهم ولهجتهم ولهيب حنينهم.

الصورة النمطية الأمنية التي يُقدّم بها المخيم ليست فقط مجتزأة، بل فيها قدر من الظلم المقصود. تُكرّس هذه الصورة أحيانًا ضمن سياق يبدو وكأن فيه شبهة «شيطنة» للمخيم، لا عن جهل، بل عن رغبة في دفعه إلى هامش المشهد، وفصله عن سياقه الوطني، وتجريده من دلالته السياسية التاريخية.

في مواجهة هذا التهميش، تحاول مبادرات فلسطينية فردية أو جماعية أن تروي حكاية مختلفة. يصوّر بعض الشباب يومياتهم بهواتف بسيطة، ينشرون قصصهم على صفحات إلكترونية، يوثّقون جداريات وأغانٍ وأحلام. لكنها محاولات لا تزال تصطدم بحواجز التجاهل.

المطلوب ليس أن يُجمّل الإعلام صورة المخيم، بل أن ينظر إليه بصدق. أن يراه كما هو: مكانًا للحياة، لا فقط للحوادث، أن يسمع الصوت قبل أن يسمع الصدى. أن يُنصف لا أن يُبرّئ، أن يُضيء لا أن يُخفي.

نحو إعلام يُنصف المخيم أمام هذا الغياب المتعمد أو العاجز، تبرز الحاجة إلى إعلام بديل ومستقل، يُنصت لصوت المخيم لا لصدى الاشتباك، إعلام يحترم المخيم بوصفه شاهدًا على الظلم، لا كمتّهم دائم. إعلام يصنع روايته من الداخل، من الحارات والمقاهي والمدارس وورش العمل، لا من خلف الحواجز الحديدية أو نظارات ونظرات التوجس.

بهذا وحده يمكن للمخيم أن يستعيد مكانته كجزء فاعل من الحاضر، لا مجرد عبء من الماضي.

أوهام شطب منظمة التحرير الفلسطينية

بقلم: حسن محمود

في كل مرحلة مفصلية من تاريخ القضية الفلسطينية، يطلّ من يحاول شطب منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، أو خلق بدائل عنها، واليوم تتكثّف المؤتمرات المشبوهة التي تتذرع بأن المنظمة لم تعد تمثل الشعب الفلسطيني، وكأنها مجرد هيكل مهترئ يمكن تجاوزه. لكن هذه المحاولات ليست سوى امتداد لمسار طويل من المؤامرات التي اصطدمت دوماً بجدار الإرادة الوطنية الفلسطينية.

منظمة التحرير لم تولد بقرار فوقي أو نزوة سياسية، بل جاءت عام 1964 لتكون الكيان الجامع للشعب الفلسطيني وحارس هويته الوطنية، ومنذ لحظة ولادتها وُوجهت بحملات التشويه والتفكيك.. قيل إنها صنيعة الأنظمة العربية، وإنها رهنت قرارها، وإنها قدّمت التنازلات.

أحمد الشقيري، أول رئيس للمنظمة، عبّر عن تلك الضغوط بقوله: «قضيت أيامي وأعوامي في منظمة التحرير وفي عنقي ثلاثة عشر حبلاً يمسكها ثلاثة عشر ملكاً ورئيساً»، في إشارة إلى تدخلات الأنظمة التي أرادت المنظمة واجهة شكلية أو ورقة في جيبها، والخلافات العربية – العربية بين مصر وعبد الناصر من جهة، وسورية والعراق والأردن والسعودية من جهة أخرى، كادت أن تُفشل المشروع في بداياته، لولا تدخل عبد الناصر وبن بلة وعبد السلام عارف الذين فرضوا قبول المنظمة عربياً.

حتى بعد ذلك، لم تتوقف محاولات الإقصاء، ففي قمة الخرطوم عام 1967، سعت بعض الدول إلى حرمان المنظمة ورئيسها من حضور المداولات، وأطراف فلسطينية بدورها أسهمت في إضعاف المنظمة، مثل الهيئة العربية العليا التي رفضتها شكلاً ومضموناً تضامناً مع تلك الدول، ومع ذلك، صمدت المنظمة وعمّدت حضورها بدماء المقاومين، حتى باتت تمثل عنوان الشعب الفلسطيني وشرعيته الوطنية في كل المحافل.

إن المؤتمرات التي تُعقد اليوم لإيجاد بدائل للمنظمة ليست بريئة؛ هي جزء من مشروع خطير يستهدف تصفية القضية الفلسطينية من الداخل، عبر تفكيك الإطار الجامع الذي حافظ على الهوية الوطنية رغم كل التحديات، والرهان على مثل هذه المحاولات هو رهان على الوهم، فمنظمة التحرير الفلسطينية ليست مؤسسة يمكن شطبها بجرة قلم، بل هي ثمرة نضال تاريخي وتضحيات جسام. الطريق إلى إصلاح الخلل في بيتنا الوطني لا يمر عبر هدم المنظمة بل عبر إعادة بنائها على أسس ديمقراطية ووطنية صلبة، أما البدائل المصطنعة فهي لا تمثل سوى أدوات في مشروع أكبر يريد للشعب الفلسطيني أن يعود إلى حالة التشرذم والتيه، وما لم ندرك هذه الحقيقة ونتمسك بمنظمتنا كبيت وطني جامع، فسوف نجد أنفسنا أمام مرحلة أخطر بكثير من كل ما مضى.

هل تكتب تحولات المزاج العالمي النهاية السعيدة؟

بقلم: خليل حمد

فتحت الأمم المتحدة أبوابها وآذانها لسماع صوتٍ يتحدث عن القضية الفلسطينية دون تضليل أو ادِّعاء، مؤتمر يدعم تنفيذ حل الدولتين اختتم أعماله في مقر المنظمة الأممية بنيويورك، على الأراضي الأمريكية، بقيادة المملكة العربية السعودية وفرنسا، ومقاطعة كلٍّ من «إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية. فيما تحدث ممثلو أكثر من 120 دولة بكامل الحرية على مدار يومين عن القضية الأهم في العالم، وأن يؤكدوا على أساسيات حلِّها.

المؤتمر يشكل «لحظة حاسمة» ليس فقط للشرق الأوسط، وانما لجميع دول العالم، وفقاً لتصريحات ممثلة الاتحاد الأوروبي عضو المفوضية الأوروبية مسؤولة المتوسط دوبرافكا سويسكا، عشية انعقاد الاجتماع. وفي التوصيف أصابت السياسية الأوروبية فعلاً. اللحظة الحاسمة هنا ليست في البيان الختامي فقط، بل في تفاصيل الانعقاد أيضاً: على الأرض الأمريكية (ولو كانَ ضمن مقر الأمم المتحدة)، وبرئاسة دولة أوروبية عريقة كفرنسا إلى جانب السعودية بوزنها الكبير عربياً وإسلامياً، ما يعني أن كلاً من أوروبا والعرب يريدون استعادة الدور الذي سلبتهم إياه الإدارات الأمريكية المتعاقبة تدريجياً إزاء حل القضية الفلسطينية. المؤتمر أيضاً يمثل إشارة هامة إلى أن الصمت عن استمرار جرائم الإبادة والتهجير في غزة لم يعد خياراً سهلاً بالنسبةِ لمَن تمثلهم قائدتا المؤتمر.

حمل البيان الختامي للمجتمعين عودة إلى المفردات التي حاول الإسرائيلي والأمريكي تغييبها لسنوات عن واقع القضية وخيارات حلِّها. أبرز الطروحات كانت في عنوان المؤتمر: «التسوية السلمية لمسألة فلسطين وتنفيذ حل الدولتين». طرحان يغيِّبهما الإسرائيلي باتباعه أسلوب القتل والتهجير والإبادة ضد الفلسطينيين في غزة والضفة، وباستهدافه الممنهج للسلطة الوطنية الفلسطينية، لإضعافها وربما «إلغائها» والزعم بعد ذلك أن «لا شريك حقيقاً لاستئناف المفاوضات» وصولاً إلى نسف الحلول المنطقية للصراع المستمر. نجح المؤتمر في «إنقاذ حل الدولتين الذي كان في خطر»، كما قال وزير الخارجية الفرنسي جان نويل بارو في ختام أعمال المؤتمر.

ومن نقاط البيان الختامي التي يجب التوقف عندها أيضاً، التأكيد على وحدة الأراضي الفلسطينية التي يحاول الإسرائيلي منذ سنوات فصلها، بين غزة والضفة.

في البيان تأكيد على ضرورة أن تكون الأراضي الفلسطينية تحت سلطة حكومة واحدة تتحمل كافة مسؤولياتها في حماية مواطنيها والدفاع عنه، وضرورة حصر السلاح بيدها. فكرة من شأنها بالتأكيد أن تقطع الطريق أمام ذرائع الاحتلال لاستمرار حرب الإبادة في غزة، رغم أن حكومة بنيامين نتنياهو في تل أبيب لا تستطيع استخدام هذه الذريعة في الضفة الفلسطينية التي تعاني جرائم يومية بل لحظية، من الاقتحامات والاعتقالات والإعدامات الميدانية، إلى المستوطنات غير الشرعية، إلى استراتيجية الخنق الاقتصادي ذاتها التي تُمارس على غزة.

اتفاق المجتمعين على إطار زمني لإقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما حددوه بـ 15 شهراً، أي عام وثلاثة أشهر من تاريخ صدور البيان، والزام هذه الدول «باتخاذ خطوات محدَّدة زمنياً لتنفيذ حل الدولتين». ويبرز سؤالان هنا: ما هي الخطوات التي يمكن أن تتخذها هذه الدول قبل نهاية تشرين الأول/ أكتوبر 2026 (موعد انقضاء 15 شهراً)؟ وماذا يمكن أن تفعل هذه الدول إذا لم تلتزم «إسرائيل» بالوصول إلى حل الدولتين (وليس متوقعاً التزامها)؟

ننتظر جواب السؤال الثاني حتى انقضاء المهلة، ولن نخوض في مجال استباق الأحداث والأفعال. لكن الجواب على السؤال الأول يبدو سابقاً للمؤتمر. إعلان دول أوروبية كبرى عزمها الاعتراف بدولة فلسطينية قد يكون جزءاً من «الخطوات المحددة زمنياً لتنفيذ حل الدولتين». قالها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون صراحةً إنه سيعلن اعتراف بلاده رسميا بدولة فلسطين أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر المقبل. قرار مهمٌ ويُبنى عليه إذا ما تم تنفيذه، تماماً كتلويح بريطانيا أيضاً على لسان رئيس وزرائها كير ستارمر أنها ستعترف بالدولة الفلسطينية في الجمعية العامة للأمم المتحدة، لكن لندن ربطت الاعتراف وعدمه بشروط أربعة على تل أبيب تنفيذها:

وقف إطلاق النار في غزة فوراً وعلى نحو مستدام، والسماح بعودة المساعدات الإنسانية عبر الأمم المتحدة، والالتزام بعدم ضم الضفة الغربية، كذلك الالتزام بسلام طويل الأمد قائم على حل الدولتين.

الشروط المرفوضة إسرائيلياً بالممارسة تقول:

إن الاعتراف قد يحدث.

خطوات هذه الدول، وبالتحديد التلويح البريطاني بالاعتراف بفلسطين، لاقت ترحيباً فلسطينياً وعربياً واسعاً، فهي «خطوة شجاعة» و«تعيد القضية الفلسطينية على جدول الأعمال العالمي» وفقاً لتصريح عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الأمين العام لجبهة النضال الشعبي الفلسطيني د. أحمد مجدلاني، الذي أكد أن الاعتراف بالدولة الفلسطينية «هو حق فلسطيني وتنفيذٌ لقرارات الشرعية الدولية»، قرارات لم تجد بعد طريقها للتنفيذ بسبب هيمنة القرار الأمريكي على الأمم المتحدة، وبالتالي فإن الاعتراف الفرنسي أو البريطاني إذا ما حدث، أو الإسباني والنرويجي وغيره الذي تمَّ فعلاً، سيكون دفعاً معنوياً مهماً للقضية الفلسطينية، لكنه لا يقدِّم علاجاً نهائياً للجرح النازف منذ 78 عاماً.

لكن الواضح أن مسألة «التلويح بالاعتراف بفلسطين» أو حتى «انعقاد المؤتمر في الأمم المتحدة رغماً عن الإرادة الإسرائيلية» يعكس أمراً مهماً يتعلق بتغيُّر في طريقة النظر العالمية إلى القضية الفلسطينية، ليس حكومياً فقط، بل شعبياً، وهو الأهم. المظاهرات الغاضبة الرافضة لحرب الإبادة الجماعية والتطهير العرقي ضد غزة مستمرة يومياً في الدول الأوروبية. كذلك انقلب سحر مواقع التواصل الاجتماعي و«العالم الذي أصبح قرية صغيرة» على الساحر الذي ابتدعه. ساهمت هذه المواقع بنقل الصورة الواضحة عن بشاعة الاحتلال وجرائمه، وعن صمود الفلسطيني وحقوقه التاريخية. ينعكس هذا التغير في المزاج العالمي من خلال تفاصيل قد تبدو هامشية لحظياً، لكنها تؤسس لما هو أهم. في الولايات المتحدة مثلاً، أفضى تغيُّر مزاج الناخب الأمريكي إلى إيصال مرشَّحَين مسلمَين للمنافسة على مقعَدَي عمدة نيويورك وعمدة مينيابوليس.

أهمية هذا الترشيح تكمن في أن خلفيَّة المرشحَين المسلمة، وأحدهما من أصول عربية، تعكس نظرة مسبقة لموقفهما من القضية الفلسطينية، إضافة إلى أن زهران ممداني المرشح لعمدة نيويورك قالها صراحة: « في حال فوزي سأسعى لإصدار مذكرة اعتقال بحق نتنياهو». هذا كله لم يمنع من أن يصبحا منافسَين جدِّيين على المنصبَين، ووصل الأمر لدرجةأن يحذِّر الخبير والمستشار السياسي الإسرائيلي الحاخام هانك شاينكوف مما أسماه «تهديداً خطيراً» يواجه أكبر جالية يهودية خارج إسرائيل، متوقِّعاً أن فوز ممداني بمنصب عمدة نيويورك سيتبعه «سقوط أمريكا»! يستشعر السياسيون الإسرائيليون خطورة تغيُّر المزاج العام الأمريكي والعالمي عموماً تجاه «إسرائيل»، لكنهم يعمون أبصارهم عن السبب الواضح: استمرار حرب الإبادة على غزة.

لا شكَّ أن صمود الفلسطينيين، وأهل غزة خصوصاً، ساهم بشكل واضح في تغير المشهد الدولي لصالح فهم جوهر القضية الفلسطينية، وأسباب الصراع التاريخية، وربما كان هذا التغيير أحد الأسباب التي دفعت دولاً كبيرة كفرنسا وبريطانيا للبدء في البحث عن حل نهائي للقضية. تدرك هذه الدول أن الوقت ليس لصالح «إسرائيل» التي تفقد تدريجياً ولكن بشكل متسارع الدعم الشعبي العالمي الذي لطالما اتكأت عليه في تبرير استمرار الاحتلال والاعتداءات. وهذا التغيير في الرأي العام العالمي مضافاً إلى اتساع مروحة الدول التي تعترف بفلسطين كدولة كاملة السيادة، يشكل «صفعة في وجه عنجهية الاحتلال». يأمل الثابتون على الحق الفلسطيني أن تؤدي هذه الصفعة إلى مسار سياسي لإنهاء حرب الإبادة الجماعية والتجويع وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران وعاصمتها القدس، وهو ما يجب أن يكون عليه الحال في النهاية، ففي النتيجة «لا يصح إلا الصحيح»، والصحيح هنا يتلخص بكلمة واحدة: «فلسطين».

سمير غوشة.. بوصلة لا تنكسر وقائد أنشأ جيلاً

بقلم: محمد علوش

في الثالث من آب من كل عام، تتجدد الذكرى وكأنها فجر يطلّ على ذاكرة فلسطين الجريحة.. نستحضر القائد المؤسس الدكتور سمير غوشة، فنجد أنفسنا أمام رجل لم يكن مجرد قائد سياسي أو طبيب مقدسي حمل هموم مدينته، بل مدرسة متكاملة في الفكر والممارسة الثورية، وأباً ورفيقاً ومعلماً شكّل بصلابة مواقفه وعمق رؤيته ملامح أجيال كاملة.

ست عشرة سنة مضت على رحيله، لكن غيابه ما زال يترك فراغاً يتسع يوماً بعد يوم، كلما اشتدت الأزمات والانقسامات التي كان يحذر منها، فنزداد يقيناً أننا فقدنا قائداً نادراً امتلك البصيرة والرؤية الواضحة، وعرف كيف يحوّل التحديات إلى فرص انبعاث.

منذ النكسة عام 1967، كان د. سمير غوشة من القلائل الذين أدركوا أن لحظة الانكسار يجب أن تتحول إلى لحظة انبعاث، وأن الشعب الفلسطيني بحاجة إلى قراره المستقل بعيداً عن الوصاية والارتهان.

قرأ الهزيمة قراءة مختلفة، فرأى فيها دافعاً لبناء المشروع الوطني بعيداً عن الارتهان الرسمي العربي، ومن هذا الوعي العميق ولدت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، لا كفصيل عابر، بل كإطار وطني جامع يزاوج بين الكفاح المسلح والعمل السياسي والاجتماعي والثقافي، ويرفع راية المقاومة والقرار الوطني الحر.

لم يكن ينظر إلى النضال بوصفه مواجهة عسكرية فقط، بل مشروعاً متكاملاً لتحرير الأرض والإنسان معاً، فحملت الجبهة منذ بدايتها البعد الاجتماعي والاقتصادي إلى جانب البعد المقاوم، وظل هذا المزيج هو البوصلة التي ميّزت فكره ووضعت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني على خارطة الفصائل التي لم تتخلّ يوماً عن ثوابتها.

لكن الحديث عن د. غوشة لا يمكن أن يظل في حدود السياسة والتنظيم وحدهما، فنحن الذين عشنا معه عن قرب نعرف أنه كان قائداً يعرف أسماء رفاقه واحداً واحداً، يتفقد أحوالهم كأبٍ يحرص على أبنائه، فكان يفتح قلبه قبل مكتبه، يستمع بتواضع وصبر، يزرع فينا القيم التي لا تبهت مع الزمن: الالتزام، الانضباط، الوعي، الصلابة في الموقف، والمحبة الصادقة للوطن ولرفاق الدرب.

كم من مرة جلس معنا حتى ساعات الفجر وهو يناقش تفاصيل العمل التنظيمي الصغيرة والكبيرة بنفس الحماسة، ثم ينطلق معنا إلى جولات التنظيم داخل المخيمات والأحياء الشعبية، غير آبه بالتعب أو المخاطر، فكان القائد الذي لا يأمر من بعيد، بل يعيش بين رفاقه ويقاسمهم الخبز والمخاطر والأمل، وكان يردد دائماً: «المناضل الحقيقي هو من يحفظ كرامة رفاقه قبل أن يحفظ موقعه»، وكانت هذه القاعدة هي ميثاقنا في العمل اليوميّ.

أجمل الذكريات التي نحملها معه ليست محصورة في المناسبات الكبرى، بل في تلك اللحظات التي تكشف جوهره الإنساني، وهنا أتذكر كيف كان يقف في الصفوف الأولى خلال المواجهات والمخاطر، وكيف كان يمازحنا بابتسامة وسط التعب قائلاً: «من اختار طريق النضال.. لا يملك ترف الاستسلام».

لم يكن القائد الذي يسكن برجاً عاجياً، بل الأب الذي يعيش بين أبنائه ويتقاسم معهم المرارة والأمل، وفي المنافي البعيدة كان يتفقد الرفاق الذين أنهكتهم الغربة، يطمئن على عائلاتهم، ويشدّ على أيديهم بأن فلسطين تنتظرهم، وأن العودة حق لا يسقط بالتقادم.

لقد أدرك د. غوشة خطورة الانقسام الفلسطيني قبل أن يتحول إلى مأساة وطنية، ولم ينجر يوماً وراء الاصطفافات الإقليمية أو المغانم الضيقة، بل ظل يرى أن الوحدة الوطنية شرط وجودي لأي مشروع تحرري، حيث دافع باستماتة عن دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا، لكنه في الوقت نفسه كان من أوائل من دعوا إلى إصلاحها وتطويرها لتستجيب لطموحات الشعب.

في كل محفل عربي أو دولي، كان صوته عالياً دفاعاً عن الحق الفلسطيني، حيث رفض المساومة على الثوابت، وكان يقول لنا دائماً: «فلسطين ليست ورقة تفاوض، بل وطن نحمله في دمنا»، وهذه العبارة بقيت شعاراً لنا في كل محطة نضالية.

إن استذكار القائد المؤسس لا يكتمل بمجرد رفع صوره أو كتابة الكلمات في ذكراه، فالوفاء الحقيقي هو أن نعيد الاعتبار للقيم التي عاش من أجلها: الالتزام قبل الشعارات، والوحدة قبل التنازع، والمشروع الوطني قبل المصالح الفئوية، وإنّ إرثه ليس محفوظاً في أرشيف الجبهة فقط، بل حيّ في ضمير كل رفيق ورفيقة تعلّموا منه أن العودة حق لا يسقط بالتقادم، وأن المقاومة شرف لا تهمة.

سلام عليك يا قائدي ومعلمي، يا من زرعت فينا القدرة على مواجهة العواصف بثبات الجبال، وستبقى المدرسة التي أنشأتها منارة نهتدي بها، وستبقى كلماتك حاضرة كلما حاول اليأس أن يتسلل إلى قلوبنا، وسنظل نعمل من أجل أن تبقى جبهتنا قوية وموحدة كما أردتها، وأن تبقى منظمة التحرير الفلسطينية بيتنا الجامع حتى يتحقق حلم شعبنا كاملاً غير منقوص، ونرفع علم فلسطين على أسوار القدس التي أحببتها حتى آخر لحظة.

لقد كنت البوصلة التي لا تنكسر، وسنظل أوفياء لهذا الإرث حتى النهاية.

الأخيرة

المشرف العام: د. احمد مجدلاني رئيس التحرير: حسني شيلو مدير التحرير: محمد علوش

هيئة التحرير: عايدة عم علي، د. فريد إسماعيل، خليل حمد، نائل موسى، انور أبو مور